

بعض جوانب القضية الكردية لكنه يكاد يكون معدوماً في جوانب أخرى (الحزام العربي - التعريب...)، ولا بد للحركة الكردية أن تدرك طريقة تفكير شعبنا وأهدافه وسبل التعامل معه وضرورة الاتصال الدائم مع الجماهير لرفع مستوى وعيها وتجنّبها مهاوي الإنزلاقات، حيث المناطق الكردية بحاجة لنشاط سياسي ثقافي متعدد الجوانب، وتمتين الأواصر بين الحركة والجماهير من خلال توحيد القوى والفعاليات الكردية في أطر نضالية لتصل إلى حالة قيادة النشاط الجماهيري الميداني عبر أكبر تجلياته السلمية في المسيرات والإعتصامات... الخ.

إعلان دمشق مكسب هام

أند حمو

واضح أن الأنظمة الشمولية تتمسك بالمظاهر الديمقراطية لتبرير سلطتها وإن الترجمة الحقيقية للديمقراطية في الفكر الشمولي هي أن إرادة القائد هي إرادة الشعب، والسلطة السورية تنتمي إلى هذا الفكر نظرياً وعملياً وهي ماهرة في فرض الواجبات ونكران الحقوق لذلك لم يعقد أي مواطن أو جهة أية أمال على مؤتمر حزب البعث، وقد قدمت السلطة الكثير من التنازلات للخارج على أمل ألا يتدخل أحد في الوضع الداخلي ويتسكك بالقبضة الأمنية لقمع أي حراك ثقافي - سياسي، والسلطة بتفكيرها وتغنتها هذا تسد جميع المنافذ للانفتاح على الداخل والإعلان عن مصالحة وطنية.

أما بالنسبة للحراك السياسي الكردي يعتبر في حدوده المقبولة وخاصة بعد أحداث ١٢ آذار الدامية، حيث استطاعت الحركة الكردية أن تقف في مواجهة فتنة مخططة، وكان لحزب الوحدة دوراً رئيسياً في هذا الحراك السياسي منذ التجربة الوحدوية الأولى عام ١٩٩٠ من خلال طرح قضايا فكرية: أولاً - طرح خصوصية القضية الكردية في سوريا واستقلالية القرار السياسي مع احترام العمق الإستراتيجي القومي للقضية الكردية وثانياً - ضرورة تعريف الشارع الوطني السوري بجميع مكوناته وأطيافه بالقضية الكردية في سوريا.

إن فتح الحوار مع القوى الاجتماعية والسياسية الديمقراطية في البلاد أوصلت الحركة الكردية إلى التوقيع على وثيقة "إعلان دمشق" الذي يعتبر مكسباً هاماً.

ومن خلال طرح شعار (مؤتمر وطني كردي شامل في سوريا) يسعى حزب الوحدة لتأطير الحركة الكردية وتشكيل مرجعية كردية، أما بخصوص الحزام العربي وسياسية التعريب فأداء الحزب والحركة دون مستواه المطلوب، كما يجب التعامل أثناء إحياء المناسبات الكردية بوعي ومسؤولية تامة وبشكل حضاري سلمي وهادئ بعيداً عن الهيجان والانفعال، وإشراك الطرف العربي في المناسبات السياسية. إن أحداث ١٢ آذار المؤلمة أثبتت للجميع بان الشعور القومي لدى الشعب الكردي يُعد في ذروته ولكن يشوبه نوع من اللاوعي السياسي، لذلك يجب تصفيل ذلك الشعور عبر تحويله إلى وعي وإدراك سياسي من خلال حراك سياسي ثقافي وديمقراطي في المناطق الكردية. وكذلك على الحركة الكردية والمتقنين الكرد القيام بحملة توعية شعبية من خلال التركيز على تعليم اللغة الكردية باعتبارها اللبنة الأساسية لمقومات وجودنا، والاهتمام بالتاريخ والأدب الكرديين، وتشجيع الفكر المؤسسي من خلال إقامة جمعيات شبابية، نسائية، اجتماعية... الخ، ونشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وتشجيع ممارسة الفكر النقدي وطرح المواضيع بصيغ إشكالية حتى يتم تفعيل العقل لأن الفكر النقدي ونظرية الشك هما السببان الأساسيان للتقدم العلمي والتقني في العالم المعاصر. أما أشكال النضال والحراك الممكنة في الوضع الحالي: ١- ترتيب البيت الكردي بغية تأسيس مرجعية كردية تضع مصلحة القضية الكردية والشعب الكردي فوق المصالح الحزبية والشخصية. ٢- استمرار الحوار والتواصل مع

" نتابع نشر ما جاء في مداخلات الندوة الحوارية التي عقدت في مدينة قامشلي أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٥، بدعوة من هيئتنا حول موضوع (ممارسات السلطة الحاكمة والحراك السياسي - الثقافي في سوريا... وما هي سبل النضال؟)، ونعتذر من الأخوة المشاركين عن الاقتضاب في أخذ فقرات من مداخلاتهم نظراً لكثرتها..."

* هيئة تحرير الرأي الآخر

الأزمة السورية... إلى أين؟

ر. روني

الأزمة بدأت تتفاقم بسبب إصرار السلطة على نهجها السابق ورفض أي دعوة أو مبادرة للإصلاح بذرائع شتى، وتكمن المشكلة الأساسية في عدم قدرتها على الإصلاح في أمور: أولاً: طبيعة حزب البعث الذي لم يؤمن يوماً بحق الاختلاف وممارسته بل يرى أنه حزب طليعي يحمل رسالة الأمة العربية ويقودها، وما على الآخرين سوى السير في ركابه وكل اختلاف مع فكر الحزب هو عداء للقومية العربية، كما لم يؤمن الحزب بالأساليب الديمقراطية المعهودة في تسلم السلطة أو تداولها عبر رأي الشعب المتمثل في صناديق الانتخاب الحرّ والتنافس الشريف والمتكافئ، بل يؤمن بالانقلابية في استلام السلطة. ثانياً: استخدام القوة والعنف اللامحدود في إسكات أي صوت معارض أو معترض.

ثالثاً: طبيعة السلطة الأحادية القائمة على القمع والقهر وسيطرة الفكر الواحد وعدم وجود مراقبة أو آلية لمحاسبتها.

لذلك تكونت في السلطة مجموعة ارتبطت مصالحها ومصيرها باستمرار الوضع الحالي في البلاد، وقد توحد خندق السلطة مع خنادق القوى القومية العربية التي لاتزال تفهم القومية العربية بصيغتها القومية المجردة وهي أسيرة نظرية المؤامرة على الأمة العربية، بالإضافة إلى القوى الأصولية المتطرفة التي ترى في أي نظام يعاند التطورات التاريخية الراهنة أو تعاكس القوى الدولية العظمى، حليفاً لها.

رابعاً: القمع وإبعاد المجتمع عن الاهتمام بالسياسة وتدمير القوى الحية وبالتالي فقدان المجتمع للقوى المحركة لعملية التغيير والإصلاح.

خامساً: كما يرى النظام أنه يملك تحالفاً قوياً من قوى مؤيدة داخلياً وإقليمياً وعالمياً لمواجهة الضغوط الخارجية أو أنه يملك أوراق مساومة كافية.

إلا أن واقع الحال ليس كما يتصوره النظام لسببين هما أن تحالفاته وأوراق مساوماته أضعف من القدرة على مواجهة التحولات الهائلة التي تجتاح العالم والمنطقة برمتها والتي تغدو معها ممارسات السلطة شيئاً خارج التاريخ ولا توافق روح العصر واتجاهاته، كما أن القوى الداخلية الحاملة لفكر التغيير تزداد قوة يوماً بعد آخر، لذا تلجأ السلطة إلى قمع أي تحرك أو نشاط سياسي معارض وتفعيل الفتن بينها وتحاول تجميل وجهها بإطلاق تصريحات عن الإصلاح والتطوير والتحديث أو تحاول عقد صفقات مع القوى الخارجية، حيث أن الضغوط الخارجية تشكل أقوى العوامل التي تدفع السلطة إلى تقديم التنازلات، وأنها تقوي من عزيمة ودور القوى الداخلية التي تشكل العامل الرئيسي في عملية الإصلاح. والحركة الكردية جزء أساسي من تلك القوى ولها دوراً هاماً في الحراك العام إلا أنه دون المطلوب وأسير المناسباتية وإن كان أنشط من السابق، في الوقت الذي تقوم فيه بدور معقول في

الاحتقان الموجود في المناطق الكردية ولم للنضال المشترك مع الطرف العربي من صدى وفعالية واحترام على الصعيد الداخلي والخارجي.

لابد من مرجعية كردية

شيار ديواني

في ظل النظام القائم على الاستبداد وسيطرة الحزب البعث نشأت طبقة مستغيدة كدست الأموال على حساب الشعب وسرقت ثرواته وتمتعت بالحماية لتكون بعيدة عن أية محاسبة. بعد أحداث آذار ٢٠٠٤ اهتمت السلطة والمعارضة بالمواضيع والقضايا المتعلقة بالأكراد في سوريا، حيث المسألة الكردية لابد أن تحل في دمشق، وهناك مطالب سورية عامة وكردية تتحرك بموجبها الحركة الكردية، ولكن عدم وضوح الرؤى بين فصائل الحركة في وضع برنامج موحد للمطالب الكردية (الحقوق القومية لشعب يعيش على أرضه التاريخية) يضعف موقفها... الحل هو إقناع الآخرين بعدالة قضيتنا بالمزيد من الحوارات والنقاشات وقوة المنطق مع القوى السورية المؤمنة بالحل الديمقراطي للتغيير وهو المدخل السليم لحل القضية الكردية حلاً عادلاً كما جاء في إعلان دمشق، ويجب أن نحل الإشكالية حول الأكراد في سوريا هل هم شعب أم مواطنون أكراد سوريون... فمن المعروف بأن الشعب السوري مكون من قوميتين أساسيتين العربية والكردية إلى جانب بعض الأقليات الأخرى. لكن المعارضة السورية لم تضع الأمور في نصابها أمام الكرد.

ولابد من مرجعية كردية على أساس وحدة الصف الكردي في طرح القضية ضمن الوطن السوري بعيداً عن الشعاراتية، بخطاب موحد.

حزب البعث يوهم الناس

مصطفى ناخياني

حاول حزب البعث أن يوهم العالم الخارجي والداخلي قبيل انعقاد المؤتمر بتوليف سياسته وفق المتغيرات الجديدة، لكن حين اتخاذ القرارات غلبت على أعضائه ثقافتهم الشوفينية الشمولية الإقصائية والاستعلاتية فكان هناك بعض المقترحات والتوصيات فقط لملئ الطرود ووضعها على الرفوف، ولا يستغرب من قمع السلطة وشدتها لأن وجود الحزب الحاكم واستمراره تابع من سياسة القمع والخوف وكم الأقواه والهيمنة الأمنية، ومن جانب آخر خوف السلطة من تحرك النخب الثقافية السياسية الوطنية والتي تحاول إيصال مفهوم الديمقراطية من حداثة وتغيير وتنمية إلى أكبر قدر ممكن من فئات الشعب، وكذلك تترك السلطة أن نهايتها تبدأ مع بدء ممارسة الديمقراطية. وكلما تزايدت الضغوط الخارجية على السلطة تزيد من قبضتها الأمنية لأنها تعلم أنها قائمة على رأس مجتمع غير راض عنها وغير قانع بها ويتمنى لها الزوال، ولا يتوقع منها أية إصلاحات أو الانفتاح على الشعب لأنها تقتضي كف أيدي المنتفذين في المؤسسات الأمنية والعسكرية عن مقدرات البلاد ومصائر العباد، إن الوضع الاقتصادي السيئ للمناطق الكردية والتدخل الأمني في تفاصيل العلاقات الاقتصادية وانتهاج سياسة الحفاظ على تخلف تلك المناطق، أنتج مجتمعاً أفرز حركة سياسية متواضعة في نشاطها وحراكها وثقافتها وما يزيد الطين بلة انقسامها على نفسها.

أما ما يميز حزب الوحدة هو تواجده في أكثر المناطق الكردية والثقافات المثقفين حوله وكذلك خطابه الواقعي ورفضه لسياسة المحاور ونضاله مع كافة القوى الكردية والعربية، أما دوره في مجالات مشروع الحزام العربي - تعريب أسماء والمدن والقرى الكردية (فليس بمستواه المطلوب ولكن في مجال تعليم اللغة الكردية فهو يلعب دوراً أساسياً. والحركة الكردية تستطيع إدارة الحراك والنشاط في المناسبات الكردية بشكل جيد من خلال الاتفاق على

القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة. ٣- التركيز على النضال السياسي السلمي الديمقراطي في مركز العاصمة دمشق. ٤- التواصل مع وسائل الإعلام والقنوات الفضائية.

الحراك الكردي مقبول

أبو أفين

قبل انعقاد مؤتمر البعث لم يكن هناك حياة سياسية ديمقراطية وقد شددت السلطة من رفضها ومنعها لأي شكل من أشكال الحراك السياسي لأن المؤتمر وما رافقه من تداعيات وما خرج منه من توصيات ومقترحات قد أفضى على ممارسات السلطة نوعاً من الشرعية القانونية والأخلاقية، وإن خلفيات وأسباب تلك الممارسات القمعية تعود إلى وجود قوى داخل السلطة نفوذها ومصالحها مرهون بوجود شرخ بين السلطة والشعب وتهميش دور الجماهير في الحياة السياسية والاقتصادية، ومن طبيعة الأنظمة الشمولية أنها تسعى لأي تقوية وتشديد قبضتها الأمنية في الداخل كلما تعرضت لضغوط خارجية حتى لا يلتقي هذا الداخل المقموع مع الخارج، كما تحاول تصدير أزماتها الداخلية إلى خارج الحدود تحت شعار الوطن في خطر.

أما بالنسبة للحراك الكردي فستطيع أم نقول بأنه في حدوده المقبولة ودور الحركة الكردية في بعض المجالات (الحزام العربي - سياسة التعريب...) ليس في مستواه المطلوب بل يكاد أن يكون دون الحد الأدنى المطلوب، حيث المناطق الكردية بحاجة لحراك سياسي - ثقافي أكثر من أي منطقة أخرى بسبب تنوع تركيبها الديمغرافية والممارسات المنتهجة فيها ومحاربة اللغة والثقافة والعادات والتقاليد الكردية، وهناك أشكال نضال مختلفة في مجال ترتيب البيت الكردي وتعريف أبناء مناطقنا من عرب وسريان وغيرهم بحقيقة وعدالة القضية الكردية وذلك بانتهاج أسلوب خطابي معتدل.

وعلى الحركة الكردية طرح شعارات موضوعية تحاكي الواقع السوري بعيدة عن الديماغوجية وهذا يواجه صعوبات تفرزها علاقاتنا المجتمعية التي تنطلق من هموم وبنى اجتماعية ضيقة تؤسس لخطاب انعزالي محدود الأفق وضعيف الأثر.

العاقل لا يقطع الشجرة وهو واقف عليها

بافي هبور

الأنظمة الشمولية ترى شعوبها كرعية ناقصة الأهلية، فالسلطة السورية من خلال هذا المفهوم وعدم إدراكها للمتغيرات الدولية والإقليمية ومتطلبات الوضع الداخلي أرادت أن توهم المواطن بأن كل ما يحتاجه قد تحقق باتعداد مؤتمر البعث وما أقره، فلا مبرر لأي حراك أو مطالبة وأي نشاط سيكون مصيره القمع والمزيد من التشدد، وذلك للتهرب من استحقاقات المرحلة الراهنة، والضغوط الخارجية لا تدفع السلطة نحو الانفتاح الداخلي لأن بنيتها قائمة على الترابط ما بين حلقات الخارج الحامي لها مقابل تلبية مصالحه، والداخل الذي تتحكم بمصيره في ظل غض نظر الخارج عنه، وترى السلطة أن كسر أي من هذه الحلقات هو تهديد لوجودها فكيف توافق على قطع الشجرة وهي واقفة عليها.

نظراً لبقاء البلاد لعقود من الزمن رهن القبضة الأمنية فإن وجود المعارضة واستمرارها بحد ذاته إنجاز، وحتى تستطيع إدارة الحراك بمستوى أفضل عليها أن تتوحد وتحوز على ثقة الجماهير واحترام مناصريها وحلفائها حيث بدأت جسور الثقة تمتد بين أطرافها في ظل مشروعية وواقعية مطالبها كما جاء في إعلان دمشق.

وكافة أشكال النضال الكردي السياسي السلمي ممكنة في هذا الوقت إذا ما تم إدارتها من قبل مرجعية كردية عامة ويفضل التركيز على ساحة العاصمة دمشق وذلك لاعتبارات عديدة، منها

إلى الجماهير وتوعيتها، كما لا يمكن ترك الأمور الواضحة والثوابت دون إقناع المعارضة الوطنية كالوجود القومي الكردي كثنائي قومية في البلاد وإرجاع الوضع الديمغرافي في المناطق الكردية إلى وضعه الطبيعي قبيل تطبيق سياسات البعث منذ السبعينيات والعمل سوية مع المعارضة بكل قوة، لأن الوضع يتطلب توحيد الصفوف في الظروف الدولية والإقليمية المواتية والمناسبة.

الحركة تفتقر إلى الخبرة والقوة

رودي

تمارس السلطة السورية الاستبداد وهي معروفة بحبها لذاتها والحرص على مصالحها وفرض عجزيتها وجبروتها على المجتمع بالقوة والأساليب الملتوية وتركه يتخبط بالفقر والجهل والتخلف في سبيل الحفاظ على نفسها، حيث استطاعت أن تسطو على كل مفاصل الدولة واتخذت حزب البعث امتداداً لها وأخرجته من مساره وسخرته لسلطويتها وأغلقت الأبواب أمام كل من لا يؤمن بفكرها، ومن البديهي أن إعطاء السلطة أي مجال للحراك السياسي سوف يضعف من شأنها ويشكل خطراً على مستقبلها. أما الحراك السياسي الكردي ليس في حدوده المقبولة ولم يكن ضعيفاً ولم بخطوات عشوائية أو مغامراتية تؤذي بالشعب إلى التهلكة، وتقييم الحركة الكردية للمواقف السياسية وقراءتها للواقع ومتابعة تصرفات السلطة لا غبار عليها، وبالرغم من كل الظروف السيئة ظلت الحركة مستمرة في نضالها معتمدة على طاقاتها الذاتية البسيطة، وهذه الحركة في الوقت الراهن لا تستطيع أن تدير أي مناسبة جماهيرية لأنها تفتقر إلى الخبرة الفنية والتقنية ولا تمتلك القوة لمحاسبة المسيئين والمخربين والغوغاءيين، وعلى قيادات الحركة الاهتمام بتأطير صفوفها واستمرار العلاقة مع الحركة التقدمية في البلاد ولقاء الشخصيات العربية المختلفة وتطوير العلاقات الكردستانية.

إعادة صياغة الخطاب السياسي الكردي

ب. نيروز

متى خفت السلطة السورية من رفضها وتمنعها للحراك السياسي في البلد... حتى تشدده بعد انعقاد مؤتمر حزب البعث الذي استلم السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٦٣ وفرضت قانون الطوارئ والأحكام العرفية، وبعد ذلك استخدمت القيادة العسكرية الحزب استخداماً وظيفياً بفرضه على قيادة الدولة والمجتمع وفي الثمانينيات انتهت سلطة الحزب لصالح سلطة المخابرات وتطلعت الحياة السياسية في المجتمع وغرقت الدولة في مستنقع الفساد والأزمات المختلفة، وبالتالي لا يروق للسلطة أي تحرك سياسي أو جماهيري ولا تحب أن تسمع رأي آخر، وتستجيب للضغوطات الخارجية عندما تهدد مصالحها الشخصية فقط وليست مصلحة الوطن، وما إجراء بعض الإصلاحات إلا رتوشات تجميلية.

الحراك السياسي الكردي كان ضعيفاً تحسن فيما بعد، ولعبت الحركة دوراً أساسياً في أحداث آذار ٢٠٠٤ وتعاملت معها بشكل سليم وواقعي وكانت من المفروض أن تستغل هذه الفرصة التاريخية وتستغلها كورقة ضغط على النظام لكسب بعض الاستحقاقات، وحيال المشاريع العنصرية (الحزام العربي - التعريب) فلم تقدم الحركة سوى بعض الكراسيات، وفي هكذا مناسبات يفترض عقد ندوات جماهيرية أو القيام باعتمادات أمام السفارات المعنية بقضايا الشعوب وحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، اليونسكو، اليونيسيف...)، وفي عيد نوروز إلقاء الخطابات ودعوة القوى الوطنية الديمقراطية لحضوره،... والمناطق الكردية بحاجة للحراك وبشكل كثيف لأن قوة الحركة هي في مناطقها حيث تكون مع آمال وآلام الجماهير تتدخل في حل بعض المشاكل الاجتماعية

شكل النشاط وتشكيل مرجعية وإن كانت مناسباتية في إطار الأسلوب الديمقراطي السلمي البعيد عن العنف والعنف المضاد، وضرورة مساهمة القوى العربية فيها وتشكيل لجنة إعلامية لكل مناسبة. والشعب الكردي بحاجة ماسة للتقافة الديمقراطية التي تتعزز من خلال: ١- دعم جهود المثقفين وفتح قنوات الحوار معهم وتبني مشروع إعلامي جديد. ٢- إقامة المنتديات الثقافية. ٣- إعطاء الأهمية للجانب الاقتصادي وإمكانية تنميته. ٤- الابتعاد عن الحزبية قليلاً وقبول الرأي الآخر. ٥- الابتعاد عن أسلوب الخطاب الأدبي السائد وأسلوب التهجم ومحاولة قمع الآخر. ٦- توحيد الجهود والآراء والأفكار والتعاون بين معظم الإصدارات. ٧- الاهتمام بالكوادر المتخصصة ودعمهم مادياً ومعنوياً وفسح المجال أمام إبداعاتهم... أما أشكال النضال الممكنة فهي تنحصر في أسلوب النضال الديمقراطي السلمي البعيد عن العنف (ملصقات - منشورات - اعتصامات - مظاهرات - إضرابات...)، وعقد ندوات ثقافية وسياسية جماهيرية، ولا بد من تضافر كل الجهود للمشاركة في بناء نظام ديمقراطي مبني على التوافق والحوار والاعتراف بالآخر كما جاء في إعلان دمشق.

إصلاحات ترقيعية من أجل الدعاية

ريزان مصطفى

إن ترك الوضع السوري على ما هو عليه من قبل السلطة يجعل المعارضة تزيد من مطالباتها ونداءاتها ونشاطها وفضحها لسياسات البعث، فتعمل السلطة بكل شدة على مواجهة رد فعل المعارضة والشعب والإبقاء على عنصر الخوف في نفوسها وإحباط آمالها بشكل تعسفي، لأن أي تغيير جذري أو إجراء إصلاحات ستؤدي إلى زعزعة النظام الشمولي الحالي. وعند زيادة الضغوط الخارجية من المفروض الانفتاح على الداخل وإنهاء كل ما هو استثنائي لكن السلطة تزيد من سيطرتها الأمنية كعهدها السابق وكان الظروف الإقليمية والعالمية لم تتغير، ومن جهة ثانية يتم إجراء إصلاحات ترقيعية من أجل الدعاية وكسب تأييد شعبي ولو آني. إن سياسة الحركة الكردية وحراكها ليست على المستوى المطلوب ولكنها ليست ضعيفة، الواقع يتطلب مزيداً من العلم والمتابعة لما يجري وملاحقة الأحداث وخلق ظروف ذاتية مناسبة لمتابعة التطورات الجارية في المنطقة والعالم، ولا يمكن إنكار دور حزب الوحدة في النضال ضمن الحركة الكردية في سوريا وذلك للعمل من أجل تقارب وجهات النظر بين الجبهة والتحالف والوصول بهما إلى لجنة العمل المشترك والمتابعة بهذا الاتجاه للوصول إلى تكوين مرجعية كردية، أما الحراك السياسي الكردي في مجالات (الحزام العربي - التعريب - محاربة اللغة والثقافة الكردية) ليس على المستوى المطلوب والمقبول، كما يمكن إدارة النشاط والحراك في المناسبات الكردية ببيانات مشتركة واعتصامات واحتجاجات ومؤتمرات صحفية وندوات جماهيرية بشكل سلمي حضاري مبرمج بحيث لا تبقى أية ثغرات مؤدية إلى ظهور السلبيات، وإن المناطق الكردية بحاجة للنضال السياسي السلمي ونشر ثقافة الديمقراطية والتعامل الحضاري واحترام حقوق الغير بحيث ترد بالفائدة والنتيجة الإيجابية على الحركة والشعب الكردي وإظهار وتوضيح السياسة الغير العادلة والظالمة للسلطة على شعبنا بشكل خاص وعلى عموم الشعب السوري بشكل عام والابتعاد قدر الإمكان عن رفع الشعارات الرنانة وأساليب النضال المرفوضة، حيث كل أشكال النضال السلمي ممكنة في هذا الوقت كالاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات السلمية والقيام بالندوات الجماهيرية في كل مكان وعقد المؤتمرات الصحفية المشتركة مع القوى العربية المعارضة والعمل بشكل جدي دون خوف من الملاحقات وذلك لزرع الأمل في نفوس الشعب بان نهاية عهد الشمولية قريب وفضح السياسات الاستثنائية المطبقة في المناطق الكردية واستغلال كافة المناسبات للوصول

لبناء مرجعية كردية تعتبر كمؤسسة شرعية يتم فيها توحيد الخطاب الكردي وضمن استقلالية القرار السياسي، وعليها إدارة نشاطاتها في المناسبات الكردية بشكل جماعي وإشراك القوى الوطنية والديمقراطية معها، كما عليها الإكثار من الندوات المشتركة من أجل خلق حوار وطني شامل ومناخ صحي عام، وعليها السعي الجاد والدؤوب نحو الفعل السياسي الواعي والحراك الجماهيري المطلوب والحوار الديمقراطي الواجب، وعليها أن تأخذ مكانها الطبيعي واللائق في المعادلة السياسية كرقم صعب لا يمكن تجاهله وتجاوزه في جميع الحسابات ذات الشأن السوري العام لتكون حركة سياسية ضابطة وفاعلة ومنظمة لمجتمعها بعيداً عن أساليب الديماغوجية والشعارات البراقة التي لا معنى لها.

قراءة السلطة للمتغيرات خاطئة

بافى آزادي

النظام السوري يريد أن يعيش في أوهام الماضي بعيداً عن ما يحدث من تحولات عالمية، كل المؤشرات تدل على أن العالم في تطور مستمر باتجاه التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، حيث بدت الكرة الأرضية قرية صغيرة بفضل التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة والإعلام وغيرها، فالتيسار يسير باتجاه زوال الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية وسياسة الحزب الواحد، فيصعب استثناء أي دولة في المنطقة وخاصة سوريا من التأثير بهذه الرياح القادمة محركها الأساسي هو الرأسمال العالمي الذي يخدم التوجه العالمي تقوده دول عظمى، ومن مصلحتها الحفاظ على عالم آمن تسوده الحرية ومنها حرية التجارة والاقتصاد. وتحت شعار التطوير والتحديث حاولت السلطة السورية الانتفاخ على استحقاقات المرحلة وذلك بفتح المجال لبعض المنتديات وضم بعض الأحزاب إلى ما يسمى بالجبهة الوطنية والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين بتمنن، وتصريحات كاذبة بحل قضية الكرد المجردين من الجنسية.

بدأت السلطة تحس بالاهتزاز وراودها هاجس الخوف من اتساع دائرة المعارضة فأغلقت المنتديات وترأجت إلى سياسة كم الأقواه والإعتقالات، وبعد مؤتمر حزب البعث تم تنفيذ قرار واحد فقط من قراراته المضرة بالشعب والوطن، ألا وهو قرار مصادرة الحريات، فما اشتداد رفض السلطة ومنعها لأي شكل من أشكال الحراك السياسي بعد مؤتمر البعث إلا قراءة خاطئة للمتغيرات العالمية، فهي أمام خيارين أفضلهما مر، فإما أن ترضخ للضغوط الخارجية وتنفذ ما تملئ عليها أمريكا وغيرها وتنفذ القرارات الدولية أو أن تختار طريق المواجهة وهذا صعب عليها لأنها تعيش شبه عزلة من الداخل والخارج وتعيش أزمة حقيقية.

والحراك السياسي الكردي مقبول إذا ما قارناه مع الماضي وهو متواضع في مجالات (الحزام العربي - التعريب - اللغة والثقافة الكردية)، والحركة الكردية تحتاج لرص الصفوف وتوحيد الموقف وبرنامج سياسي واضح وتشجيع الاتحادات السياسية أو إيجاد مرجعية كردية واحدة، حيث المزاجيات تسود معظم قادة الأحزاب في التجاذب والتنافر. والمناطق الكردية تحتاج لكل أشكال الحراك ولا أنصوّر في هذه المرحلة أن يكون بعيداً عن الديماغوجية والشعاراتية لأن مستوى الوعي السياسي والحضاري متدني حتى بين بعض قادة الحركة فهم غير مقتنعون بما ينشرون على صفحات جرائدهم من مواقف سياسية موافقة لطبيعة المرحلة بل يوضحونها ويفسرونها للجماهير حسب مزاجياتهم، وهذا يخلق شرخاً سياسياً كبيراً ونمطاً مختلفاً من التفكير بين القيادة والقاعدة وبين الأحزاب والجماهير، لذا يجب أن نبدأ بأي حراك عندما نرى درجة مقبولة من الوعي السياسي والحضاري لكي نعطي صورة حقيقية عن قضية شعبنا ومطالبه العادلة ونبعد جماهيرنا عن الاستغلالية والانتهازية ونتعلم أصول المسيرات والاحتجاجات والمظاهرات والإعتصامات، وأرى أن تحقيق ذلك يتم عبر الندوات الجماهيرية المشتركة.

والخدمية حسب طاقتها.

في هذا الوضع المتأزم وزمن الأحداث المتسارعة يجب إعادة صياغة الخطاب السياسي وترتيب البيت الكردي عن طريق اللقاءات الثنائية والمجتمعية تمهيداً لعقد مؤتمر وطني كردي عام لدراسة الأوضاع واتخاذ قرارات هامة وتشكيل مرجعية كردية، ويجب التنسيق والتعاون مع القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة للقيام بأعمال نضالية مشتركة، النضال السلمي السديقراطي (الإعتصامات والعصيان المدني والمسيرات الجماهيرية) في كل مناسبة.

النظام مصدر قلق وحيرة

سليمان

طبيعة النظام السوري كانت وما تزال مصدر قلق وحيرة لدى معظم المراقبين والمتابعين لدرجة أصبح السكهن بالمستقبل السوري صعباً، فممارسات النظام القمعية قبيح وبعد مؤتمر البعث ليست إلا نذير استحالة عملية الإصلاح والتغيير المزعومة، كما أن تكيف النظام مع الضغوط الخارجية يضاعف أيضاً عملية الرهان على إمكانية مساهمة هذه الضغوط في عملية التغيير المنشودة. ففي الداخل أدى القمع إلى بتر الحياة السياسية ووضع المجتمع السوري في عزلة اقتصادية بحيث أصبح الهم الأكبر للمواطن تأمين لقمة العيش مما أدى به إلى اللامبالاة بالشأن العام السوري، أضف إلى ذلك أن النظام بتضخيم الصراع العربي - الإسرائيلي وجعل نفسه قائداً للأمة العربية، شدد قبضته الأمنية على الداخل وأطلق العنان لإجراءاته الاستثنائية. وبالنسبة للوضع الكردي استطاع النظام بتزييفه للحقائق أن يقتنع ويوهم الرأي العام السوري بالخطر الكردي وأن يؤجج الحقد والضغينة ضد الكرد وأن ينفث سموم الفتنة بين العرب والكرد، ومن خلال أجهزته الأمنية أجاد أن يطرز الأكراد بوابل من الإجراءات الشوفينية والعنصرية المقيتة، ومن ثم يوهم الكرد بهاجس من غض النظر عن بعض النشاطات أو الفعاليات الكردية مما أدى إلى حصول تناقضات بين مختلف فصائل الحركة في تحديد موقفها من النظام ومن مسائل سياسية أخرى وبالتالي زيادة التشتت والتفرقة في جسم الحركة. وبفضل جهود الخيرين ومن ضمنهم حزب الوحدة استطاعت الحركة ضبط بوصلتها من جديد والوقوف بحزم ضد السياسة الشوفينية المنتهجة حيال شعبنا وربط النضال القومي بالنضال الوطني السوري من خلال التواصل مع القوى الديمقراطية وهذا ما يخشاه النظام، فحقيقة توسع دائرة نضال ومطالب الكرد من قومية صرفة إلى دائرة المطالبة بوضع قانون لتنظيم الحياة السياسية وحرية الرأي والتعبير إلى وضع دستور جديد يرهق كاهل السلطة، فهي تضرب بحزم كل حراك سياسي - ثقافي يجمع الكرد والعرب معاً وتحاول أن توهم الكرد بإعتصامهم وعوداً طويلة الأمد لأجل فك ذلك الارتباط. والكرد بحاجة لعقد مؤتمر وطني كردي وصولاً إلى مرجعية كردية حقيقية، أكثر من أي صوت شعاراتي وعاطفي مزاول.

إعلان دمشق خطوة مباركة

سليمان بارودو

من خلال مؤتمر البعث الأخير أظهر النظام نفسه للجميع على المضي قدماً على النهج الشمولي السابق غير أنه بما يجري في العالم مصرّ على مواجهة المجتمع الدولي دون إعطاء أي اعتبار لنداءات المعارضة الوطنية الديمقراطية وأي أهمية لعملية الإصلاح السياسي المطلوب، واللجوء إلى القبضة الأمنية في التعامل مع الداخل وتكسیر كل حراك ديمقراطي وطني مستقل، مما يدل على وجود أزمة خانقة وتخبط سياسي واضح لديه.

والحراك السياسي الكردي لا يزال ضعيفاً، فعلى الحركة الكردية بشكل عام إيجاد صيغة موحدة تهدف إلى تأطير نضالاتها وذلك